

كوتلاری عراق
داد کانی بالایی نوبتیهجادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٩/تعدلية/تسب/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/١ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم شاه محمد وأكرم أحمد بابلان ومحمد صائب التلكبشي وعبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوروكوس وحسين أبو الحسن المازونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / صادق جعفر أحمد عبد الحميد .
التميز عليه / المدعي عليه / وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته ويعينه الموقوف
الطسوقي الرائد عماد فائق حنون .

الإشعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بشأن وزارة الداخلية أصدرت جدولاً للترقية في ٢٠٠٩/٧/١٤ ورغم استخفافه للترقية التي رتبة عليه في حينها إلا أنه لم يتم ترفيقه في ذلك الجدول والجدول اللائحة لها بتاريخ من استيفائه لشروط الترقية المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون عقوبات وقواعد قوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ المعدل وقد تم ترفيقه في الراتب فقط بموجب جدول قانون الثاني ٢٠٠٩ . وأنه حالياً يشغل منصب آمر قاطع مرور شائقين على سلك مديرية مرور محافظة بابل . تقدم المدعي (التميز) لدى المدعي عليه/ إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٧ ولم يبت بطلبه . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ طلباً بالحكم بإلزام المدعي عليه/ إضافة لوظيفته بإصدار الأمر الإداري المناسب بترقيقه أصولياً . أصدرت المحكمة قراراً يقضي بإبطال عرضة الدعوى وذلك لسبق تركه الدعوى للمراجعة . وقد اعيد القرار المذكور منقوضاً بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٧٩/تعدلية/تسب/٢٠١٢) الصادر في ٢٠١٢/٧/٩ . وإثباتاً لتكرار التمييزي اتفق أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ حكماً بالاتساق يقضي بصد دعوى المدعي لإقامتها على غير سند من القانون . ولعدم قناعة التميز بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المسؤولة ٢٠١٣ /١/٢٣ طلباً لنقضه للأسباب الواردة .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة



كويتي عراقي
داد كاي بالاي نيستيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٩/التعميم/٢٠١٣

القانونية أمر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المعيد وجد أنه صحيح وموافق للقانون ذلك ان المدعي (التميز) يدعي بأنه لم تتم ترفيقته التي رتبة عهد في حينها بالرغم من استيفائه لشروط الترقية المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون خدمة وقاعد قوى الامن الداخلي الصرقم (١) لسنة ١٩٢٨ المعدل وقد تمت ترفيقته في الراتب فقط بموجب جدول لتاتون الثاني ٢٠٠٩ وطلب الحكم له بترفيقته أصولياً وقد انتهت محكمة القضاء الإداري التي رد الدعوى استناداً لوجود ضوابط وردت في الفقرة (١/١) منها ((لا يجوز الترقية لأعلى من رتبة مقدم (دخول) ما لم يشغل العنصر الذي يؤهله للترقية (الرتبة أعلى)) إضافة الى ان الترقية هي سلطة تقديرية للإدارة وتبقت متزماً بها بشرط عدم الإساءة او التعسف في استخدامها عند توفر شروطها . وحيث لم يثبت توفر الشروط القانونية للترقية في المدعي كما لم يثبت سوء استعمال الإدارة لسلطتها او التعسف في استخدامها مما يستوجب رد الدعوى وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد سارت في هذا الاتجاه وقررت رد الدعوى وللأسباب المنوطة عليها فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون أمر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتعميل التميز رسم التميز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .


الرئيس
مدحت محمود


العضو
فاروق محمد الماسري


العضو
جابر جعفر الخياط


العضو
أكرم هادي حميد


العضو
أكرم هادي حميد


العضو
محمد صائب التاججاني


العضو
عزت صالح التميمي


العضو
ميثال شعمون


العضو
حسين أبو الكح